الجبهة الموحدة ضد الجريمة المنظمة في دول الساحل والصحراء(س- ص)ما بعدNEPAD
- قراءة في مبادرة الجزائر لسنة 2010 -

The United Front Against Organized Crime in the Sahel-Sahara Countries (S-S) Post-NEPAD
- Reading in the Algeria Initiative for the year 2010

سنوسي عـــلي، أستاذ محاضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية (الملحقة الجامعية السوقر) جامعة بن خلدون –تيارت
Ali.snouci@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/25 تاريخ القبول للنشر: 2020/04/26

****

ملخص:

تعتبر الجريمة المنظمة من التهد دات الخطيرة المعاصرة التي تهدد الأمن والسلم في إفريقيا، وبخاصة دول الساحل ومنطقة جنوب الصحراء، وهذا ناتج لتنوع أشكال الجريمة المنظمة وتداخلها بعضها ببعض، هذا ما جعل دول المنطقة تعتبرا كتهديد أمني لا بد من مكافحته، لذلك سنحاول في هذا البحث بيان أسباب الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، وكذا أشكالها وانعكاساتها على أمن دول تلك المنطقة، وبيان جهود الجزائر في مكافحتها والتصدي لها بمختلف الآليات والمبادرات الممكنة.

الكلمات المفتاحية: الجرينة المنظمة، دول س-ص، آليات الجزائر لمكافحتها، أشكال الجريمة المنظمة، الجريمة العابرة للحدود.

***Abstract*:**

Organized crime is an asymmetric threat to peace and security in Africa, especially in the Sahel and sub-Saharan regions. This is due to the interconnectedness of organized crime, making the countries of the region and neighboring countries consider it as a security challenge that must be combated. In the countries of the Sahel and sub-Saharan region,as well as its forms and implications for the security of the States of that region, and to identify mechanisms and initiatives to combat it.

key words:
Organized crime -Organized crime forms – S-S countries –transboundary crime.

مقدمة:

تعتبر الجريمة المنظمة واحدة من أهم القضايا المعاصرة، التي تحتل صدا رة الاهتمامات الدولية والإقليمية والوطنية، حيث أصبحت من أهم التهديدات والتحديات الأمنية الحالية التي تواجهها القارة الإفريقية، خاصة منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة جنوب الصحراء، ونظرا لما ينطوي عليه موضوع الجريمة المنظمة من شبكة معقدة من التهديدات، والنتائج الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، أصبح موضوعها من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق، نتيجة تفاقم وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها، وهذا راجع للارتباط الوثيق بين أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح، غسيل الأموال، الهجرة غير الشرعية، وظاهرة الإرهاب،

إن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، التي تطرحها ظاهرة الجريمة المنظمة، والمتمثلة على وجه الخصوص في ثالوث الموت (المخدرات، الإرهاب، والهجرة غير الشرعية)، تتجاوز قدرات أي دولة منفردة، بل إن تضافر جهود دول الإقليم مجتمعة والتنسيق فيما بينها، مع ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لاقتصاديات دول منطقة الساحل الإفريقي، بالتوازي مع الإصلاح السياسي الذي بات ضرورة، هي الخطوات الأولى للقضاء على الثالوث المرعب، وضمان الاستقرار بالإقليم، حيث أن دول الإقليم يمثل سوقا ضخمة، للتجارة البينية بين دول الإقليم دون عوائق جمركية، والتي ستعمل على تكامل اقتصاديات المنطقة مع دول الجوار الغنية، فدول كموريتانيا والسنغال، ومالي وبوركينا فاسو، والنيجر، والكامرون، ووسط إفريقيا، وتشاد، تعتبر دولا فتية مصد رة لليد العاملة، في حين أن دولا غنية كنيجيريا، والجزائر، وليبيا، تعتبر دول وجهة للعمالة الوافدة، هذا فضلا عن أن بعضا من دول الإقليم يعتبر دولا زراعية بامتياز، ولكنها لا تتوافر على الرأسمال اللازم لإقامة المشاريع الزراعية ذات العائد المجزي، هذا بالإضافة إلى ضرورة تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي حتى تكون جاذبة.

وعليه تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في الإجابة على التساؤلات التالية: **إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الجريمة المنظمة على الأمن في منطقة الساحل ودائرة جنوب الصحراء الإفريقية؟ وما هي أهم انعكاساتها على دول هذه المنطقة؟ وما هي آليات مكافحتها؟ وما مدى جهود الجزائر في التصدي لهذه الجريمة ومكافحتها؟** وللإجابة عن ذلك سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في دول الساحل والصحراء (س ص).

المبحث الثالث: جهود الجزائر في التصدي للجريمة المنظمة في دول (س ص).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة وأهم أسبابها و خصائصها.

لا شك أن الجريمة قديمة قدم الإنسان، فمنذ ظهور أول البشر على سطح المعمورة ظهرت معهم الجريمة(لما قتل قابيل أخاه هابيل)، ثم كلما تطورت المجتمعات تطورت بالتوازي الجريمة حتى أصبح الأفراد يتفننون في الإجرام بكل الوسائل والكيفيات، وعليه سنعالج في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للجريمة ، مع بيان أهم خصائص الجريمة وأسباب ظهورها.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة:

يستخدم الباحثون مصطلحات متباينة مثل الجريمة المنظمة Organized Crime، والجريمة الإحترافية Professional والجريمة المتقنة Sophisticated والجريمة المخططة Planned .

الفرع الأول: تأصيل مفهوم الجريمة:

الواقع أن هذه المصطلحات سابقة الذكر تعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة [1]، حيث يشَير تقرير صادر عن وحدة أحباث النزاعات في المعهد الهولندي للعالقات الدولية تحت عنوان: "**القوى الإجرامية الجديدة :نفاذ الأنشطة غير المشروعة إلى السياسة في جميع أنحاء العالم وسبل ومواجهتها**" إلى أن الجريمة المنظمة قد شهدت تغَير ات جوهرية على مدى العقود الثالثة الماضية، حيث كانت في شكلها الأول خلال القرن العشرين عبارة عن مجموعة من المافيا والعصابات، ولذا كان ينظر إليها في الغرب باعتبارها مجرد جرائم ترتبط مواجهتها بجهود الشرطة والمحاكم فقط، ولكن منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح النشاط الإجرامي ذا تأثَير بالغ على أمن الدول والتنمية الاقتصادية بها، فخلال فَترة التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت الجريمة المنظمة أكثر قوة وخطرا في ظل توفر موارد ضخمة للشبكات المتورطة فيها، وكثرة عدد المجندين فيها مع وجو د دول ضعيفة أوهشة، وهو ما أدى على سبيل المثال، إلى زيادة العنف في أمريكا الوسطى، وتحويل أجزاءفي مالي والنيجر إلى مراكز للأنشطة غَير المشروعة وبالتحديد تجارة المخدرات والبشر [2].

وقد تعددت تعاريف الجريمة المنظمة، نذكر من بينها: التعريف الذي أوردته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة سنة 2000 ،حيث تعرف المادة 02 منها تلك الجريمة بقولها: "يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفَترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غَير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"،[3]".

كما عرفوها " الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلة بصورة صارمة تميل إلى الإجرام، ولا ينطبق نموذج المجرم العادي على أعضائها، و هي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي أو بهدف الحصول أو المحافظة أو توسيع سلطاتها أو بهدف ممارسة تأثير اقتصادي أو بهدف إستغلال الأشخاص".

الفرع الثاني: تعريف الجريمة في اتفاقية الأمم المتحدة:

على المستوى الدولي تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدو د الوطنية "باليرمو" لسنة 2000 ،أول وثيقة تنص على تعريف قانوني للجريمة المنظمة ، المادة02" :جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفَترة من الزمن و تقوم معا بفعل مدبر، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غَير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[4] . "

وفي تعريف آخر ورد أن الجريمة المنظمة تحصل عندما تتجاوز صورهتا البسيطة لتأخذ صورة أكثر تعقيدا، وذلك من حيث الطريقة التي ترتكب بها، إذا أنهاا قبل كل شيء هي بنية بشرية مكونة من أكثر من شخصُين لها ثبات نسبي وتخضع لأوامر رئيس لها، هدفها تحصيل أرباح غَير مشروعة بطرق وفي ميادين محظورة قانونا، وعندما تتعدى الجريمة المنظمة حدود الدولة الواحدة إلى غيرها من الدول سواء بتنظيمها أو تنفيذها أو آثارها تعرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود[5].

وعليه ومن خلال ما ورد من تعاريف للجريمة المنظمة، نحاول أن نستخلص مفهوما عاما لها" :الجريمة المنظمة هي تلك الأفعال الناجمة عن التنظيم الذي يبنى على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين، يعملون وفق قواعد معينة، يخططون من خلالها لارتكاب أعمال غير مشروعة وذلك باستخدام التهديد والعنف والقوة".

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة وأسبابها:

تختلف الجرائم العادية والبسيطة عن الجرائم التي تتسم بالطابع الدولي المنظم، حيث تعد الثانية أكثر تنظيما وتعقيدا ، كما لها أسباب خاصة تؤدي إلى قيامها ، تدور معا وجودا وعدما. ومنه سوف نبين كلا من خصائص الجريمة المنظمة، ثم نفصل في الأسباب التي تؤدي إلى قيامها.

الفرع الأول: خصائص الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وجتوب الصحراء(س ص).

تتميز الجريمة المنظمة بخصائص نوردها في مايلي:

1) **التخطيط والتنظيم** :يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار.
2) **الاحترافية** :وبو شرط من شروط الجريمة المنظمة، ويتطلب أفرادا مؤهلين وذوي خبرة عالية.
3) **الكسب غير المشروع** :لأن الهدف منها هو الثراء السريع في وقت قصير.
4) **التعقيد** :ويعتبر شرطا من شروط التنظيم، فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم، وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.
5) **الابتزاز والاستغلال** :فالإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتم التعامل معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.

6) **القدرة على الإفلات من العقوبة** :حيث يعجز القضاء في الغالب أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة، بسبب تواطؤ بعض المسؤولين معهم، فالأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة، يعتمدون على التخطيط والتنظيم،يمارسون الإجرام دون خشية من عقوبة.

7) **التأثير السلبي في المجتمع ومسيرة التنمية** :إذ تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية، والفساد في الدولة.

8) **التركيز في التحالفات الإستراتيجية** :أي تعقد تحالفات مع المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول، وهذا لتفادي التناحر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية.

9) **الطابع الدولي** :تتصف أنشطة الجريمة المنظمة عبر الدول، بأنها لا تقتصر على إقليم .الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى[6].

الفرع الثاني: أسباب الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وجنوب الصحراء(س ص).

أسباب الجريمة المنظمة :لها مجموعة من الأسباب نورد بعضها في مايلي– :

1- الصراعات المسلحة داخل دول أقاليم دول الساحل :

عرفت معظم دول إقليم الساحل الصحراوي المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى الدول المغاربية صراعات مسلحة، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي أطولها أمدا حرب الشمال والجنوب في تشاد، التي زادت عن ربع قرن ومازالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثر في دول إقليم الساحل الصحراوي، كما شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنوات حربا أهلية بدأت عرقية لتتحول لاحقا إلى حرب دينية بين المسلمين و المسيحيين، كما أن الكامرون هي الأخرى تشهد قلاقل من نوع مغاير، لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار، إضافة إلى ثورة في بوركينافاسو التي أطاحت با" بليز كومباري "من السلطة في سابقة إفريقية مازالت تعاني من عدم استقرار، جراء الاحتدام والتنازع على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنرالاتها وإمبراطوري المال، وبينُ النخبة الوطنية المدنية التي لا ترى للعسكر دورا في العملية السياسية، أما النيجر البلد الأفقر في إفريقيا فقد شهد هجمات "بوكو حرام "التي .تعتبره الحلقة الأضعف لترهيب دول الجوار[7]

وبانهيار ليبيا توسعت جماعة" بوكو حرام "عبر تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبالتالي أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا ونقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين نحاولون الوصول إلى أوربا من خلال اختًراق حدود دول المغرب العربي، فبحلول أواسط شهر جوان 2015 كان أكثر من 106.000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر طبقا للمنظمة الدولية للهجرة، كان حوالي 57.000 شخص قد وصلوا إلى إيطاليا .تقريبا حصريا من ليبيا مرورا بالبلدان الواقعة إلى جنوبها [8]

2- الأزمة المالية :

كان للانقلاب العسكري في مالي الذي أطاح با" أمادو توماني توريو" يوم 2012/03/22 تبعات على منطقة الجوار مثل موريتانيا والجزائر وليبيا، فقد ساهم هذا الانقلاب في إضعاف الجهة العسكرية النظامية لحساب المتمردين، وهو ما أدى إلى تحول الصحراء الكبرى إلى منطقة خارجة عن السيطرة والقانون، تتحكم فيها الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة، حيث كانت لتلك التعقيدات الأمنية آثار تمثلت في مشكلة اللاجئين والمهاجرين غيرَ الشرعين، والتي أصبحت مصدر معاناة لبلدان الجوار، فانقلاب النقيب" سانوغو " فجر الأوضاع الأمنية في الشمال وتزامن ذلك مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، إذ قدمت منظمة" أوكسفام جي بي "أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و 3 ملايين في مالي.

3- نتائج الحرب في ليبيا

أدى سقوط النظام الليبي السابق إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية ومكن الميليشيات المدنية المسلحة التي حاربت القذافي من السيطرة على مقومات الدولة في ليبيا فاستباحت المؤسسات العامة وحلت محل المؤسسة الأمنية والعسكرية، مما جعل السنوات التي أعقبت النظام السابق في ليبيا تتسم بقدر من كبير من الفساد والفوضى والانفلات الأمني، الأمر الذي حول ليبيا إلى دولة فاشلة وجعل منها الوجهة المفضلة للهجرة غيرَ الشرعية صوب أوروبا نظرا إلى قربها من السواحل الأوروبية[9]

وكان للتدخل العسكري من طرف حلف الناتو L'OTAN في ليبيا ما بين مارس وأكتوبر 2011 ، أن أدى إلى تغيير جذري في الجغرافية السياسية للمنطقة، فأصبحت تدفقات الهجرة غيرَ الشرعية تسيرَ في الاتجاه المعاكس للمهاجرين الأفارقة العابرين أو المقيمين بليبيا فمنهم من هرب من تصفيات الميليشيات امعارضة التي كانت تنظر إلى المهاجرين السود على أنهم محاربين مع نظام القذافي، والبعض منهم قرر الرجوع إلى بلدانهم والبعض الآخر دخلوا الجزائر، ويتمثلون في الطوارق الماليين من الجيش الوطني الليبي الذي تلقى ضربات من تحالف حلف الناتو L'OTAN ، مما أدى بهؤلاء الطوارق إلى الدخول إلى الجزائر[10]، وبالتالي كان لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا أن زادت من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظرا إلى ضعف المراقبة على الحدود، وهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء[11].

4- الأزمات الغذائية :

لا تزال منطقة الساحل الصحراوي تعاني من تبعات مختلف الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة (2005-2008-2010-2012 فالعديد من العائلات فيها لا تزال تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة، وقد تم تقدير نحو20 مليون شخص أي بمعدل 1 من بين 8 أشخاص بمنطقة الساحل الصحراوي يعانون من حالة اللاأمن

الغذائي سنة 2014 ، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية هي :السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، شمال الكامرون، وشمال نيجرَيا، وقد ازداد الوضع تدهورا مع الانخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة للتَّراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات ، في شمال مالي وشمال نيجيريا، إضافة إلى دول أخرى مثل دارفور وجمهورية وسط إفريقيا[12].

ومن ثم يتضح أن من بين أسباب الجريمة المنظمة أنها تنتج غالبا لأسباب ودوافع اقتصادية نتيجة تدني الوضع الاقتصادي، والتي تشهد قصورا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاضا في الأجور [13]، وكذا الرغبة في تحقيق الكسب السريع عن طريق الاشتغال بالتهريب وترويج البضائع والأشياء المهربة بالدول المتسلل إليها.

5- انتشار الجماعات الإرهابية في إفريقيا:

تمكنت القاعدة ولما يزيد على عقد من الزمن من التجذر والتمدد في المجتمعات المحلية، في الصومال ومالي والنيجر والسودان ونيجيريا والجزائر، وبدرجات أقل في كينيا وتشاد وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وبوركينافاسو، كما سيطرت على أهم ممرات ومعابر التهريب في المنطقة الممتدة من السنغال وغينيا على ساحل الأطلسي إلى القرن الإفريقي على سواحل المحيط الهندي، وهذا راجع إلى أن معظم دول الساحل الإفريقي يعاني من الفشل السياسي، وتفشي ظاهرة الفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الاقتصادية، كما تتسم حكوماتها بعدم قدرتها على فرض سلطتها خارج المدن الرئيسية، مما فتح الباب على مصراعيه لتفشي جرائم الاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح[14].

وبهذا تمكن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات والقدرة على التنقل بحرية في المنطقة، وعقد تحالفات مع الجماعات المحلية، والاستعانة بقبائل الطوارق وقبائل الأزواد المتمردة على الحكم في مالي، وقد استغلت القاعدة الأوضاع المتَّدية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتتغلغل وتنتشر بين المجتمعات المحلية الإفريقية ، وشكلت خلايا في كل من موريتانيا والسنغال والجزائر، وتونس ومصر والسودان وشمال تشاد، وإفريقيا الوسطي وكينيا وأوغندا، وقد كان لانهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا(في أعقاب سقوط نظام القذافي)العنصر الآخر الذي أسهم في تمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة في حزام الساحل الإفريقي، حيث كان التمويل الذاتي الوافر، إذ تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة، إلى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تُدر عليها ما يقرب من أربعمائة مليون وثلاثة آلاف دولار في العام من مبالغ الفدية، مقابل إطلاق سراح الرهائن وتوفتَ الحماية لعمليات تهريب السلع والمخدرات والأسلحة، واستخدام هذه الموارد الضخمة في تمويل التدريب وإقامة ملاذ آمنة لذا حتى يسهل عليها القيام بعملياتها المسلحة،مما سيحيل القارة الإفريقية إلى نقطة انطلاق لتنمية قواعد الإرهاب، وشن هجمات مسلحة في أنحاء العالم[15].

إن عدم الاستقرار في منطقة الساحل والقرن الإفريقي وشمال القارة، مكن تنظيم القاعدة من نقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان، إلى ملاذ جديد بعيد عن الضغط العسكري مستغلا الفقر وندرة فرص العمل، والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة، فتمكن من جذب وتجنيد الشباب للانخراط في صفوف القاعدة، ليس فقط إيمانا بأيديولوجيتها وإنماا أيضا كمصدر للرزق، فمعظم الجماعات المسلحة التي نشأت في حزام الساحل الإفريقي، بدأت نشاطها للتعبير عن مظالم محلية أو لتحقيق أهداف داخل تلك الدول، ثم سرعان ما انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تأثرت بأيديولوجيتها [16] ، وهو ما جعل خلال العقد الماضي الولايات المتحدة وأوروبا تركز بشكل متزايد على الأمن في منطقة الساحل والصحراء، بسب الخشية من إمكانية أن تصبح المنطقة ملاذا آمنا جديدا للجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وبدت هذه المخاوف تتأكد من خلال التمرد الذي جرى في عام 2012 بشمال مالي، والذي أسفر عن وقوع المدن الشمالية تحت سيطرة مجموعتين ترتبطان ارتباطا وثيقا بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذا جماعة" أنصار الدين "و"حركة" التوحيد والجهاد" ، بغرب إفريقيا [17] .

المبحث الثاني :أشكال الجريمة المنظمة وانعكاساتها على الأمن في دول الساحل وجنوب ا لصحراء الإفريقية.

تعرف منطقة الساحل الإفريقي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، وهي في تنامي مستمر نتيجة المساحة الشاسعة لهذه المنطقة، فهي منطقة تمتد من موريتانيا إلى السودان وإيريتتَيا وبراندي الصحراء الكبرى، وهي دائما ذات حدود قابلة للاختَّراق، وتسكنها مجموعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية.

http://africansmajma.com

وتتمثل أهم أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، التي أصبحت لا تهدد دول هذه المنطقة، فقط بل أصبحت تهدد القارة الإفريقية بأكملها، حيث تتأثر بها سلبا على وجو الخصوص الدول التي تقع شمال هذه المنطقة، والمتمثلة في دول شمال إفريقيا، في مايلي:

المطلب الأول: أشكال الجريمة المنظمة في منطقة (س ص).

تتخذ الجريمة المنظمة عدة أشكال على أساسها يتم توصيفها بـ " المنظمة "، وحيث تعد هذه الأشكال الفارق الرئيس بين الجرائم العادية والجرائم المنظمة.

الفرع الأول : تهريب الأسلحة :

عمل انهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا(في أعقاب سقوط نظام القذافي)والتَّراجع المريع في السيطرة على الحدود، على تحويل ليبيا إلى مستودع للحصول على الأسلحة اللازمة لتمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة، التي أصبح لديها الآن ترسانة ضخمة من الأسلحة بدا فيها صواريخ مضادة للدروع وللطائرات[18] كما شهدت دول الساحل الإفريقي جراء ذلك، تنامي خطتَ لظاهرة تجارة الأسلحة، حيث يشار في هذا السياق إلى أن الانكشاف الأمر الذي تعيشه دولة مالي يشكل تهديدا مباشرا للأمن بالمنطقة، خصوصا بانتشار ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بعد انتهاء الثورة الليبية، وإمكانية وصول هذه الأسلحة إلى أيدي جماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة .. لقد أدى انتشار السلاح الليبي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقي[19]، حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين، ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة، والتي تنشط على حدود ليبيا البرية التي تزيد عن 4000 كم، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء على علم بمسالك الصحاري، و بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة، في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى، وتونس والجزائر وغنيا، وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير، التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح، وبذلك يبقى انتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل وإفريقيا تحديا أمنيا خطيرا[20] . ولقد أصبحت المخاوف تنتاب المنظومة الأممية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة، وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله السلبية على دول الجوار الليبي، التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة الليبية، إذ استطاعت" بوكو حرام "تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، ومن بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض جو، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد- المغرب الإسلامي (AQMI) ، وحركات تمرد الطوارق كحركة تحرير واستقلال إقليم الأزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد" الإرهابين".

كما تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي كان تسريه وراء حادثة" إن أميناس" في الجنوب الشرقي الجزائري، وثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، كما تواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة، جراء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكل أكبر تحد لسلطات المنطقة.[21]

الفرع الثاني: تجارة وتهريب المخدرات.

القادمة من دول أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث يمر 10 %من الكوكايين المهرب إلى أوروبا عبر هذه الطريق، حيث تدر متوسطا سنويا يقدر بمليار و 328 مليون دولار أمريكي، يذهب منها % 14 إلى تنظيم القاعدة كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم .الذي يسيطر علي ممرات التهريب بالمنطقة [22] .

وقد ازداد نشاط تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كثيف منذ عام 2006 ، حيث تم تهريبها من خلال ممرات التهريب الموجودة في منطقة الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، حوالي 93 %من المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا عبر موانئ المغرب والجزائر وليبيا[23]. وتقدر عائدات تجارة المخدرات التي تتحكم فيها التنظيمات الجهادية بعشرات المليارات حيث:

1- تتولى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبر معابر التهريب وممراته في الساحل الإفريقي، وتنظيم أنصار الشريعة في جنوب ووسط وغرب ليبيا، وهذا هو الدمر الذي يسلكه الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية.

2- في حين أن الهيروين القادم من أفغانستان عبر إيران واليمن والصومال توصله عصابات تهريب مسلحة من دار السلام بتنزانيا، أو من مومباسا بكينيا إلى دارفور في الغرب السوداني، لتتولى ميليشيات ليبية من قبيلتي التبو والزوية إيصاله إلى مدن الكفرة وتازرب و والواحات(مدن :جالو، وأوجلة، وأجخرة)لتتسلمه داعش الليبية، التي تهربه إلى أوروبا عبر موانئ الزويتينة وأجدابيا ودرنة [24].كونها تمثل أهم وأقرب الأسواق على إفريقيا.

الفرع الثالث: المتاجرة بالبشر والهجرة غير الشرعية.

إثر سقوط نظام القذافي، وسيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية، شهدت منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، سيطرت على معظمها التنظيمات الجهادية المتطرفة في الساحل الإفريقي وفي داخل ليبيا، كما تزايدت كميات المخدرات المهربة عبر السواحل الليبية إلى أوروبا، ولم تعد تتوقف على الكوكاين القادم من أمريكا اللاتينية بل أضيف إليه الهروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا، ليتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يمر عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا ليتم لاحقا تهريبه إلى أوروبا[25]، وتتراوح عائدات التجارة بالبشر والهجرة غير الشرعية ما بين مليار إلى ملياري

دولار أمريكي،تحصل منها التنظيمات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل وليبيا على حصة تتَّراوح بين 500 إلى 700 مليون دولار أمريكي[26].

المطلب الثاني :انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن في دول الساحل وجنوب الصحراء .

أصبحت الجريمة المنظمة تمثل أحد الأخطار التي تهدد أمن الدول بشكل كبير، وهو ما انعكس بالسلب على دول الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، وتجسدت تلك الانعكاسات في مجالات عدة نوردها في مايلي:

أولا: تزايدت المخاطر الناجمة عن الجريمة المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية، في ظل اختَّراقها للعديد من الدول والمجتمعات، وهو ما استدعى اعتبارها ضمن أنماط التهديدات الأمنية غير التقليدية التي يواجهها المجتمع الدولي، حيث يتم إدراج جماعات الجريمة المنظمة ضمن الفاعلين الذين باتت لهم موارد تكاد تتجاوز اقتصاديات بعض الدول، كما تنوعت وتزايدت مصادر دخل شبكات الجريمة المنظمة بين تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، والاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عمليات الخطف والابتزاز التي تنامت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.[27]،.

ثانيا: أدى انتشار شبكات الجريمة المنظمة، إلى تأثيرها الكبير في عالم السياسة، والذي أصبح سمة من سمات البلدان النامية، وذلك من خلال قيام تلك الشبكات والجماعات بمنح أموال طائلة لمرشحين معينين في الانتخابات من أجل استغلال نفوذهم بعد ذلك لتمرير نشاطاتهم الإجرامية، وهو ما يسمى با" الاستثمار في السياسة"، كخطوة استباقية من أجل دعم النشاطات غير المشروعة.

ثالثا: تؤدي الجريمة المنظمة إلى تهديد أمن الإنسان، وزوال الطمأنينة لدى المواطنين، وذلك من خلال إشاعة الخوف وبثه في نفوس الناس، بسبب لجوء عصابات الإجرام المنظم إلى وسائل التهديد والعنف، بل ارتكاب جرائم القتل لإرهاب الشعوب، كما أنه من شأن الانفلات الأمني والانتشار الواسع لتجارة السلاح أن يهدد على أكثر من صعيد استقرار دول منطقة الساحل، وحتى دول شمال إفريقيا،[28].

رابعا: تساهم الجريمة المنظمة في نشر مختلف أنواع الأمراض عن طريق المهاجرين غير الشرعيين، ونقلهم لكل أنواع الأمراض، وبخاصة مرض السيدا، والذي تمثل إفريقيا أعلى النسب العالمية لحامليه، إضافة إلى الأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون والكوليرا، وهذا الانتشار الواسع لهذه الأمراض مرشح للتمدد أكثر نحو المناطق الشمالية للقارة الإفريقية، خصوصا أن هناك دولا مثل السنغال والنيجر، يدخل مواطنوها التَّراب المغاربي بسرية دون الخضوع للرقابة الطبية.

خامسا: إن المخدرات تساهم في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرضة إياها للصراعات، فهناك ارتباط قوي بين نجارة المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة. حيث ينتشر الفساد بين أفراد

المجتمع، وانتشار الرشوة، وتفشي الممارسات غير الأخلاقية، وهذا بجانب ما تسببه بعض أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق، من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته .

سادسا: للجريمة المنظمة تأثير واضح على اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، بحكم ما تسببو عصابات الجرنشة الدنظمة على حركة الأفراد والأموال من تهديدات، خصوصا في ظل وجود أشكال لستلفة للجريمة الاقتصادية وتنوع أساليب ارتكابها.

سابعا: بدا أن أغلب العمليات الإجرامية تهدف إلى نشر الرعب والخوف في الأوساط الاجتماعية، فإن ذلك يدفع الحكومات إلى توجيه مخططات أكبر لأغراض الأمن والدفاع، بدلا عن توجيهها نحو أغراض أخرى تنموية بالدرجة الأولى، مايجعل عصابات الجريمة المنظمة تقوم بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله، إضافة إلى عمليات غسيل الأموال التي تقوم بها لإخفاء مصادر أموالها غير الشرعية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خسائر اقتصادية على مستوى الأفراد والشركات وتؤثر تأثيرا مباشرا في اقتصاديات دول شمال إفريقيا[29].

المبحث الثالث :جهود الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة في منطقة (س ص).

في ظل اختَّراق تنظيمات وشبكات الجريمة المنظمة لمنطقة الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، لا بد من ضرورة وضع سياسات متعددة الأبعاد، بحيث تكون أكثر قدرة على مكافحة الجريمة المنظمة، ويمكن تقسيم الجهود الإقليمية على المستوى الإفريقي إلى مرحلتين:

المطلب الأول: ونصطلح عليه المرحلة الأولى التي تبدأ ما قبل تأسيس النيباد .

أي الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، حيث تم إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة المنشئة لمنظمة الوحدة الإفريقية، فمثلا حدد الميثاق التأسيسي للمنظمة النشاطات التي تضر بأمن الأفراد والجماعات وأدانها بشكل صريح، وذلك في(المادة 5 من الفصل3)، حيث: "يدين بكل صراحة كل أشكال الاغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول مجاورة أو أي دولة أخرى ." وقد تعززت هذه المواقف فيما بعد بقمة" دكار" بالسنغال، والتي قررت وضع آليات للوقاية من النزاعات وتسيرها بما يضمن حلها بشكل سلمي.

المطلب الثاني : ونصطلح عليه المرحلة الثانية :

أي ما بعد النيباد، والتي أفرزتها محدودية التَّرتيبات السابقة، والنقائص التي شابت المؤسسات الإقليمية التي اضطلعت بدور تعزيز إجراءات الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، حيث اندلعت العديد من الصراعات المسلحة، كما شهدت ظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب تفاقما في شمال القارة وجنوبها[30] وكل هذه المعطيات دفعت لإعادة النظر في التنظيمات القائمة لجعلها أكثر مرونة، وكانت أول خطوة من القادة

الأفارقة إبدال منظمة الوحدة الإفريقية بمنظمة الإتحاد الإفريقي، وذلك خلال اللقاء الوزاري في02 -06-2000حيث كان الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم القديم الجديد خلال قمة" لومي "بالطوغو بين 10 و 12 جويلية 2000، وكنتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الإفريقي المشتَرك، تم خلال الدورة 37 لاجتماع زعماء القادة الأفارقة في الاتحاد الإفريقي، طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا " NEPAD "في شهر جويلية 2001 ، حيث تم التأكيد في هذه الوثيقة على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم، والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وركزت المبادئ الجديدة على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من عدةمخاطر، أبرزها الجريمة المنظمة. وتبذل دول الساحل الإفريقي جهودا لمكافحة الجريمة المنظمة، إلا أنها لم تحقق سوى تقدم ضئيل في تفكيك بعض شبكاتها، فعلى الرغم من الجهود الحالية التي تبذلها دول الساحل الإفريقي.[31].

وفي هذا الإطار تبنت الدول الغربية مقاربة ذات توجه أمني بشكل رئيسي حيال التهديدات الإجرامية والجهادية، فعززت وجودها العسكري وعمليات محاربة الإرهاب، وزادت من جهودها لتأمين الحدود الجنوبية لأوروبا .فكانت هناك مبادرات للحد من الهجرة غري الشرعية مثل" عملية الرباط "لسنة 2006 ، و"عملية الخرطوم "لسنة 2014، إضافة إلى خطة الإتحاد الأوروبي لسنة 2015 التي تتضمن إعادة توطين اللاجئين، وأيضا القيام بعمليات عسكرية لتعطيل شبكات المهربين، والملاحظ عن هذه .المبادرات أنها تقتصر على معالجة أعراض مشاكل منطقة الساحل الإفريقي وحسب[32]. كما وضعت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا خطة عمل للاستجابة الإقليمية، اعتمدها رؤساء الدول والحكومات با" أبوجا "في 1 ديسمبر 2008 ، والتي انتهت رسميا في 1 ديسمبر 2011 ، كما تم وضع خطة عمل للإتحاد الإفريقي بشأن مراقبة المخذرات ومنع الجريمة المنظمة 2008- 2012، ومبادرة ساحل غرب إفريقيا المشتَركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي يتم بموجبها تنسيق بناء القدرات في سيراليون، وغينيا، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، وهي تركز أساسا في إنشاء وحدات لمنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود في كل بلد.[33]، وأمام تحدي ظاهرة الإرهاب قررت بلدان المنطقة، وبمبادرة من الجزائر تشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب، باعتبار أن التعاون الثنائي والإقليمي هو السبيل الوحيد للتغلب على هذا الخطر المدمر، وسعيا لتجسيد إجراءات ديناميكية ومتناسقة، نظمت الجزائر ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الإفريقي يومي 16و 17مارس 2010 ، بمشاركة وزراء الخارجية وممثلي كل من الجزائر ومالي، وبوركينافاسو وموريتانيا وليبيا والنيجر وتشاد، حيث تم التطرق إلى الوضع الأمني في المنطقة، وضرورة تنسيق الجهود للتصدي للتهديد الإرهابي وارتباطه بالجريمة المنظمة المتمثلة في الجريمة العابرة للحدود، والتجارة غير الشرعية بالأسلحة، والمخدرات والاتجار بالبشر، وقد أشار وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق" مراد مدلسي"، أنه" ينبغي لنا أن نتحرك، بكل حزم بتدابير ملموسة، من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي والدولي، التي يجب تحسينها، وتكييفها إن اقتضى الأمر"، وعلى هذا النحو فالمكافحة الفعالة ضد الإرهاب تنبع من مقاربة

شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهة هذه الظاهرة دون هوادة على الصعيد الوطني، إلى جانب تعاون هادف ومحكم حول المعلومات، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي سواء على مستوى التعاون العسكري، أو على مستوى التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

إن العمل على توفتَ فرص عمل في دول الإقليم لملايين الشباب الإفريقي، الذي يعاني تحت وطأة الفاقة والعوز هو الضمانة الأهم للحد من الهجرة غير الشرعية، وتحسين وتنمية المناطق المهمشة والنائية لا شك سيحد من تنامي القاعدة في تلك المناطق النائية، وهذا الأمر يتطلب سياسات وإصلاحات جادة من قبل دول الساحل الإفريقي.

خاتمة:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي والدائرة جنوب الصحراء الإفريقية، من مشاكل دائمة وخطتَة تحول دون التطور والتنمية في المنطقة، ومن أهم التحديات التي تواجهها هذه المنطقة ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها :الهجرة الغير شرعية، الاتجار بالأسلحة والمخدرات، وتفشي ظاهرة الإرهاب، مع وجود النزاعات المسلحة، والحروب من أجل مراقبة الثروات، وحالة اللااستقرار السياسي والمؤسساتي إلى جانب العجز والتخلف الاقتصادي والفقر، جعل منطقة الساحل أمام تحديات كبيرة أثرت على الأمن والاستقرار فيها، ولم يقتصر الأمر عند ذا الحد فقط بل تأثرت باقي المناطق الإفريقية بامتدادات الجريمة المنظمة، وعلى وجو الخصوص منطقة شمال القارة الإفريقية. كما أن الجهود المبذولة في مكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي تعجز عن مكافحة الظاهرة، نتيجة الهشاشة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها جل دول هذه المنطقة وفي هذا الإطار نشكن تقديم بعض التوصيات والتي نشكن أن تؤدي إلى انحسار نفوذ جماعات وشبكات الجريمة المنظمة، وذلك على النحو التالي:

-دعم دور منظمات المجتمع المدني :أهمية الدور الذي نشكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني، في التصدي لمثل هذه الشبكات الإجرامية، وذلك انطلاقا من قدرة المجتمع المدني على رفع الوعي وتعبئة الرأي العام، على اعتبار أن السكان المحليين هم حائط الصد الأول ضد الجريمة المنظمة والفساد.

1- تقوية النظام القضائي :فأي جهود مبذولة في مواجهة جماعات وشبكات الجريمة المنظمة، لن يكون لذا جدوى دون وجود نظام قضائي قوي ومستقر.

2- زيادة الشفافية في النظام المالي العالمي :لا بد من تضافر الجهود الدولية لزيادة الشفافية في النظام المالي العالمي، وتسهيل الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية للجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتعاون في استرداد الأموال المسروقة، وهو ما يتوافق مع التوجهات الإنمائية للأمم المتحدة والمتعلقة بالحد من التدفقات الدالية غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة.

3- إعادة النظر في النهج الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة :فمن الضروري إعادة النظر في النهج الدولي متعدد الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور المؤسسات الدولية القائمة، وفي مقدمتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.

4- إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تنسيق الجهود الثنائية والإقليمية.

الهوامش:

[1] : علي عبد الرزاق جلبي،" الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي"، أعمال ندوة الجريمة المنظمة .– وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003 ،ص50.، كما جاء تعريف الجريمة المنظمة في التشريع الأمريكي الراجع لسنة 1968" :بأنها أنشطة غَيرمشروعة لأعضاء في رابطة منظمة بشكل كبير تتورط في تقديم بضائع وخدمات غَير مشروعة، منها لعب القمار، الدعارة، القروض الربوية، المخدرات، التهديد والابتزاز وأنشطة أخرى غَير مشروعة.

[2] : أحمد عبد العليم،" توظيف سياسي، مخاطر الجريمة المنظمة على الاستقرار الدولي"، نقلا عن– موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص 123.

[3] : غنام لزمد غنام،" طبيعة العلاقة بتُ جرائم الاحتيال والجريمة المنظمة"، أعمال الندوة العلمية، العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، ص 4-5. 2007. وقد انتهى مؤتمرالأنتربول الأول حول الإجرام المنظم بفرنسا في شهر ماي 1988 ،إلى تعريف الجريمة المنظمة بأنها "جماعة من الأشخاص تقوم بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، و تهدف إلى الربح بصفة أساسية، دون التقيد بالحدود"، وكان هذا التعريف محلا للنقد، حيث ركز على بعض خصائص الجريمة الوطنية المنظمة، وبصفة خاصة سعيها إلى تحقيق الربح، واستمرارية التشكيل، وممارسة النشاط عبر الحدود الوطنية، وتجاهل البعض الآخر منها كالبناء التنظيمي المتدرج و استخدام العنف ولذلك أعادت وحدة الجريمة المنظمة بالأنتربول تعريف الجريمة المنظمة بأنها:" :جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح عن طريق ارتكاب أنشطة غَير مشروعة، مستخدمة التخويف و الرشوة.

[4] : أحمد فاروق زاهر،" الجريمة المنظمة، ماهيتها ، خصائصها، أركانها"، أعمال الندوة العلمية أعمال الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام 18-2007/06/20، الرياض ، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص7-11

[5] : عبد الفتاح ولد باباه ،" الإطار القانوني للمخدرات و الجريمة المنظمة من منظور القانون الدولي"،أبحاث الدلتقى العلمي المخدرات والجريمة المنظمة، أيام 13-15 أكتوبر 2015، الرياض، أكاديمية .نايف العربية للعلوم الأمنية، ص.472.

[6] : نوال بومليك،" واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية، ع 26 .، أكتوبر ، .ديسمبر 2015 ، ص40.

[7] : الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ..معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة ، .تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.4

[8] : منطقة الساحل الأوسط :عاصفة رملية مثالية"، تقرير رقم227 بتاريخ : 2015-06-25. عن موقع: http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/West%20Africa/227thecentralsahelaperfectsandstorm.aspx

[9] : سيكوبا ساماكيو، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة :محمد بابا ولد، **اشفع** .تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 05-04-2012،ص 5-6.

[10] : الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ..معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة .تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص3 .

[11] Dalal Benbabaali, "un espace charniére,le sud algérien et la migration subsaharienne vers l'Europe, espace temps", Net Travaux ,(10/9/2012).

[12] : أحمد دياب،" الأزمة الليبية وتفاقم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مطبعة االحياة، 2016.

[13] Sahel : crise alimentaire et nutritionnelle",p.2,

[14] : عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض) 2008 ، ص.24.

[15] الحستين الشيخ العلوي،"صراع النفوذ بتين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، المرجع السابق، ص108.

[16] :المرجع نفسه.ص 110

[17] المرجع نفسه ص 113

[18] : Wolfram Lacher," Organized Crime and Conflict in the Sahel – Sahara Region", http://carnegie-mec.org/2012/09/13.

[19] : منطقة الساحل الإفريقي :تتوسط منطقة الساحل القارة الأفريقية مع قربٍ أكثر إلى الشمال، وتمتد من السنغال والرأس الأخضر وموريتانيا غربا وصولا إلى السودان وإريتّيا وجيبوتي وإثيوبيا شرقا مرورا بمالي والنيجر وتشاد وأقصى شمال نيجيريا .أما حدوده من الشمال، فيوجد المغرب والجزائر وليبيا وصولا إلى مصر، ويمتد الساحل جنوبا إلى أقاصي بوركينا فاسو وأجزاء من أفريقيا الوسطى مع أنته يتسع ويضيق في غير انتظام، وإنْ كان باحثون جغرافيون كثر يُقدرون أن عرضه (من الشمال إلى الجنوب)يتّراوح بين 400 و500 كلم، أما طوه(من الغرب إلى الشرق)فيُناهز 5500 كلم..

[20] : الحسين الشيخ العلوي،" صراع النفوذ بتُ القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، نقلا عن: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201621792547412 تاريخ الإطلاع: 02-2019/10

[21] : نوال بومليك، مرجع سابق، ص43 .ويشمل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات كبيرة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة، وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، حيث تسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشّرين الراغبين في شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، من بينها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات RPJومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرَة وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز "سمتكس"، وعليه تواجه المنطقة في دوائرها الجيو سياسية المختلفة تحديات إجرامية وأمنية متشابكة تتمثل في تجارة جميع أنواع السلاح وصولا إلى .تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح

[22] : عبيد إميجن،" انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، نقلا عن: تاريخ الإطلاع: 2019/10/18 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951

[23] : نوال بومليك، مرجع سابق، ص 45.

[24] : Henri Plagnol et François Loncle, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne", Rapport d'information, N° :4431,06/03/2012, p.26.

[25] :الحسين الشيخ العلوي، المرجع السابق، ص 33.

[26] : تقرير" منطقة الساحل الأوسط :عاصفة رملية مثالية"، الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية .2015 لقد كانت منطقة الساحل دائما ذات حدود قابلة للاختّراق، حيث تسكنها مجموعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية، فمع انهيار ليبيا وتوسع جماعة" بوكو حرام "الإرهابية عبر الحدود في حوض بحتَة تشاد، توسعت الشبكات الإجرامية التي تهرب البضائع الممنوعة والبشر نتيجة فساد المسؤولين المحليين، ومن تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية، وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبذلك أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا ونقطة عبور للمهاجرين القادمين من دول الساحل ومن الدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، الذي يحاولون الوصول إلى أوروبا، فخلال أواسط شهر جوان 2015 ، كان أكثر من 106.000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر، طبقا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، فحوالي 57.000شخص قد وصلوا إلى إيطاليا، تقريبا حصريا من ليبيا مرورا بالبلدان الواقعة إلى جنوبها، كما توقع مسؤولي الأمم المتحدة عبور ما بين 80.000 و .120.000 مهاجر غير شرعي عبر النيجر

[27] أحمد عبد العليم، المرجع السابق، ص 36.

[28] : نوال بومليك، مرجع سابق، ص44 .

[29] : تقرير" منطقة الساحل الأوسط :عاصفة رملية مثالية"، مرجع سابق.

[30] : مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل :الجهود التي تبذلها الجزائر"، ملف إفريقيا، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر ، عدد 570، جانفي، 2011.ص 38.

[31] : . الحسين الشيخ العلوي،" منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدوليد مرجع سابق.

[32] : هذه التوصيات مقتبسة من التقرير الصادر عن وحدة أبحاث النزاعات" CRU " ، في المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، والمعنون با" القوى الإجرامية الجديدة :نفاذ الأنشطة غير المشروعة إلى .السياسة في جميع أنحاء العالم، وسبل مواجهتها"، والصادر في شهر جانفي 2016.

- وفي إطار مكافحة الإرهاب تدعمت القارة الإفريقية بالعديد من الإجراءات، كاتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي سنة 1999 حول الوقاية ومكافحة الإرهاب، وكذا مخطط العمل لسنة 2002 حول الرقابة ومكافحة الإرهاب، إلى جانب بروتوكول سنة 2004المتمم لاتفاقية 1999 ،

---------- المراجع المعتمدة في البحث ----------

1) أحمد عبد العليم،" توظيف سياسي، مخاطر الجريمة المنظمة على الاستقرار الدولي"، نقلا عن موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

2) الإطار القانوني للمخدرات والجريمة المنظمة من منظور القانون الدولي"، عبد الفتاح ولد باباه ،- أبحاث الملتقى العلمي المخدرات والجريمة المنظمة، أيام13 -2015/10/15، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

3) الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، سيكوبا ساماكيو، ترجمة :لزمد بابا ولد اشفع تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 05-04-2012 .

4) الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي"، علي عبد الرزاق جلبي، أعمال ندوة الجريمة المنظمة .– وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية2003.

5) الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي، علي عبد الرزاق جلبي، أعمال ندوة الجريمة المنظمة .– وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2003 .

6)- الجريمة المنظمة، ماهيتها ، خصائصها، أركانها"، أحمد فاروق زاهر، أعمال الندوة العلمية أعمال الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام 18-2007/06/20، الرياض ، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

7)- الجريمة المنظمة، مايتها ، خصائصها، أركانها"، أحمد فاروق زاير، أعمال الندوة العلمية 2007- :العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام18 -2007/06/20 الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

8)- الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ..معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة .تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2018.

9)- طبيعة العلاقة بتُ جرائم الاحتيال والجريمة المنظمة"، غنام لزمد غنام، أعمال الندوة العلمية، العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

10)- طبيعة العلاقة بين جرائم الاحتيال والجريمة المنظمة"، غنام لزمد غنام، أعمال الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام: 18-2007/06/20 أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

11)- عبد الفتاح ولد باباه ،" الإطار القانوني للمخدرات و الجريمة المنظمة من منظور القانون الدولي"،أبحاث الملتقى العلمي المخدرات والجريمة المنظمة، أيام 13-15 أكتوبر 2015، الرياض، أكاديمية .نايف العربية للعلوم الأمنية،

12)- عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2008 .

13)- مجلة الجيش، مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل :الجهود التي تبذلها الجزائر"، ملف إفريقيا مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر ، عدد 570، جانفي، 2011.

14)- مخاطر الجريمة المنظمة على الاستقرار الدولي"، أحمد عبد العليم، :نقلا عن موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة : .-orphp?t.repor/ae.retencerutuw.fww://ptth .)2016/03/01

15)-الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ..معاناة إنسانية برسم التسعير، الحسين الشيخ العلوي، سلسلة .تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 162015)-واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، نوال بومليك، قراءات إفريقية، ع26 ،. أكتوبر . ديسمبر 2015 ،

17)-سيكوبا ساماكيو، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة :لزمد بابا ولد، اشفع .تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 05-04-2012،.

18-) واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية، نوال بومليك، ع26 .، أكتوبر، ديسمبر 2015

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Dalal Benbabaali, "un espace charniére,le sud algérien et la migration subsaharienne vers l'Europe, espace temps", Net Travaux ,(10/9/2012).
2) Henri Plagnol et François Loncle, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne", Rapport d'information, N° :4431,06/03/2012, p.26.
3) Wolfram Lacher," Organized Crime and Conflict in the Sahel – Sahara Region",http://carnegie-mec.org/2012/09/13.